دور المجتمع الدولي في تعزيز نظام الكوتا النيابية

أ.م.د. ســنان صلاح رشيد

استاذ مساعد دكتور في تخصص العلوم السياسية : دراسات دولية

مركز دراسات المرأة / قسم بحوث المجتمع الدولي/ جامعة بغداد

الملخص:

إنَّ دور المجتمع الدولي كان كبيرا وخاصة عن طريق الاتفاقيات الدولية المؤتمرات الدولية لوضع المرأة في المجالس التشريعية لغرض التصويت وبالاضافة الى وضعها في مكانة صنع القرار، فعملت منظمة الامم المتحدة عبر هيأتها و وكالاتها الى تقسيم نظام الكوتا الانتخابي بأشكالة وانواعه وتم العمل به في مختلف دول العالم ، وابراز دور المرأة وذلك عبر ترشيحها من قبل الاحزاب السياسية لغرض أخذ دورها حسب الحصص الانتخابية .

الكلمات المفتاحية : (المجتمع الدولي ، نظام الكوتا الانتخابي ، المؤتمرات الدولية).

The role of the international community in strengthening the parliamentary quota system

Assistant Professor Doctor. SINAN SALAH RSHIED

Assistant Professor in Political Science: International Studies

Center for Women's Studies/Department of International Community Research/University of Baghdad

Abstract:

The role of the international community was great, especially through international agreements and international conferences to place women in legislative councils for the purpose of voting, in addition to placing them in a position of decision-making. The United Nations worked through its bodies and agencies to divide the electoral quota system into different forms and types, and it was implemented in various countries of the world. And highlighting the role of women by nominating them by political parties for the purpose of taking their role according to electoral quotas.

Keywords: (international community, electoral quota system, international conferences).

المقدمة :

تعد قضية مشاركة المرأة في العملية السياسية ومواقع صنع القرار في بعض البلدان تواجه ضعفا وهذا يسبب أكبر أشكالبات في تواجد المراة ، ومدى دورها في أقرار وحماية حقوقها في العالم أجمع ، أذ تختلف نسبة المشاركة من دولة الى أخرى بحسب نوع ظروف الدولة من الناحية الاجتماعية والثقافية والسياسية ، وعلى أختلاف المستويات الطبقية لتلك النساء ومدى ثقافاتهم ، وعلى هذا الاساس سعى المجتمع الدولي والمتمثل بمنظمة الامم المتحدة بأن يضع ألية ومقترح لمشاركة المرأة في المجالس النيابية (الكوتا) و الذي يعني تخصص حصص للنساء وفق ما تم أقتراحه في المؤتمر الرابع العالمي للنساء والذي عقد في العاصمة الصينية بكين عام ١٩٩٥ ، كحل مرحلي لمشكلة ضعف مشاركة النساء في الحياة السياسية ومراكز صنع القرار ، وخاصةً لما طال النساء من تهميش وأقصاء الى عدم تمثيلهن او على أقل تقدير عزوف غالبية النساء عن عدم المشاركة في العملية السياسية او مراكز صنع القرار .

ووفقا لذلك ترى الدراسة ان تكمن **اهمية البحث** : مدى سعي المجتمع الدولي في عقد الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية لغرض تعزيز نظام الكوتا النيابية وفرض قوانين من اجل وصول المراة في المجالس التشريعية ومراكز صنع القرار .

وعن هدف البحث : فيهدف البحث وفقاً للاتفاقيات الدولية والمؤتمرات الدولية ساعدت في امكانية وصول المراة للمراكز التشريعيةوفقا لنظام الكوتا النيابية في مختلف دول العالم دون استثناء .

ووفقا لأهمية البحث **تبرزلنا(مشكلة البحث) والتي** تكمن في ان القوانين والمؤتمرات الدولية والتي تعززمشاركة المرأة في المجالس التشريعية لم تكن ملزمة الا بتعديل القوانين التشريعية الداخلية للدول بما يلائم ظروف وطبيعة الدولة وعلى هذا تبرز عدة تساؤولات منها :

١- ماهو مفهوم نظام الكوتا النيابية ؟

٢- ماهو دور المجتمع الدولي في دعم نظام الكوتا النيابية ؟

ووفقا للمشكلة البحثية ترى **الدراسة بضرورة استخدام المنهج العلمي في دراسة اي حالة علمية** ، أذ تم استخدام المنهج التحليلي لنصوص الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والتي لها دور في دعم وصول المرأة للمجالس النيابية وصنع القرار .

ووفقا للمشكلة البحثية يتم **تقسيم البحث الى ثلاث مباحث :**

المبحث الاول : مفهوم نظام الكوتا النيبابية (أطار نظري) .

المبحث الثاني :دور المجتمع الدولي في دعم نظام الكوتا النيابية .

وبعدها نصل الى الخاتمه ونتائج البحث .

المبحث الاول : مفهوم الكوتا النيابية وخصائصها (أطار نظري)

ان نظام (الكوتا النيابية) لعب دوراً اساسياً في امكانية اشراك النساء في الجانب السياسي ، وكأن لها الفضل الكبير في محاولة زيادة الوعي لدى المرأة وامكانية الضغط على الحكومات في محاولة لأزدياد عدد المقاعد بالنسبة للنساء ، واستطاع نظام الكوتا أجبار جميع الفواعل السياسية بزج المرأة في الجوانب الثقافية والاجتماعية لغرض تاهيلها وتمكينها في الجانب السياسي ، لكون صوت لمرأة اصبح يعادل صوت الرجل في مجلس النواب ولذلك يرى الباحث بأن يم تقسيم البحث لى مطلبين :**المطلب الاول : مفهوم الكوتا النيابية ، المطلب الثاني : خصائص نظام الكوتا النيابية .**

المطلب الاول : مفهوم الكوتا النيابية :

ان مفهوم مصطلح الكوتا يعني تدبير يجري بموجبة تخصيص عدد المقاعد او الوظائف في مجموعة أو هيئة او مؤسسة ما الى فئة معينة كالاقليات العرقية او المناطقية ، أو يتم اعتماد صيغة توزيع المقاعد التمثيلية بي مختلف المجموعات ، ويتم اعتماد نظام الكوتا أو الحصص عموما كتدبير ايجابي لتصحيح خلل في التمثيل والمساواة بين مختلف الفئات المجتمعية ، اما الكوتا النسائية فيكمن المفهوم في الانتخابات فهي احدى التدابير الخاصة المؤقته والتي تهدف لتعزيز المساواة بين الجنسين وزياد المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في التشكيلات الانتخابية ،

وتعد عبارة عن سياسات عامة واجراءات قانونية وتنظيمية تعتمدها الدول لغرض ازلة التحديات البنيوية أمام مشاركة النساء في الحيا السياسية على غرار حصة الرجال ، كما وتكفل الكوتا النسائية تمثيل النساء تمثيل النساء على الاقل حصة ومقعد في الهيئة المنتخبة، وتختلف الصيغة المعتمدة على اساس الكوتا بأختلاف النظام الانتخابي [١] ، ووفقا لذلك تعتبر الكوتا هي أحدى ضروب التمييز الأيجابي الذي تزامنت ولادته مع تحل وتغيير ملموس في مفهوم المساواة ، ويمكن ان تأخذ الكوتا معنيين مختلفين هما :

اولا : الحد الاقل من الاصوات اللازمة لضمان الفوز بمعقد تمثيلي واحد في كل دائرة انتخابية في ظل نظام تثيل نسبي وتشمل بانواع مختلفه منها (حصة هاري وحصة دروب ، وحصة امبريالة) ، فحصة هاري تعتبر أحدى الحصص المعمول بها ف ظل نظم التمثيل النسبي التي تعمل بطريقة الباقي الأعلى وذلك لتحديد عدد الاصوات (الكوتا) اللازمة للفوز بالمقعد الواحد ، ويكون التوصل لهذه الحصة من خلال قسمة مجموعة الاصوات الصحيحة على عدد المقاعد التي يتم انتخابها (بدون اضافة) [٢] ، اما عن حصة دروب فتعمل بطريقة الباقي للاعلى وذلك لتحديد عدد الاصوات (الكوتا) اللازمة للفوز بمقعد واحد ، ويكون التوصل للنتيجة، من خلال قسمة مجموعة الاصوات الصحيحة على عدد المقاعد التي يتم انتخابها (بأضافة مقعد واحد) ، وحصة أمبريالية وتكون من ضمن الحصص المعمول بها في ظل النظام التمثيل النسبي والتي يكون العمل بها بطريقة الباقي للاعلى ، وذلك لتحديد عدد الاصوات وذك من خلال قسمة مجموعة الاصوات الصحيحة على عدد مقاعد الت يتم انتخابها (بإضافة مقعدي اثنين)[٣] .

ثانيا : الحد الاقل من المقاعد الفائزة في الترشيحات البرلمانية والتي تشغل من قبل فئة (النساء او الاقليات) ، وتكون الحصص من الاحزاب بالنسبة للحد الادنى من المرشحين المنتمين لفئة معينة والتي يجب ان تحتويها قوائم المرشحين من الاحزاب ، وهي بذلك تسمى الكوتا المزدوجة ، بمعنى انها تفضي بفرض شرطين على القوائم الانتخابية فأولها (وجوب نصف النسبة المئوية

كحصة النساء في القوائم) وثانيها (ترتيب اسماء المرشحات في القوائم بالشكل الذي يضمن وجود اسمائهن في المراكز المنتخبة) وهي بذلك تعني تخصيص المقاعد من أجل توزيعها وفق نسب المشاركة ، وتستخدم هذه الالية لمواجهة قضايا التعدد الديني – العرقي – الاثني ، وتهدف الى انصاف الاقليات على سبيل المثال تطبيق (الكوتا) في بعض الولايات الامريكية بنسبة ٢٥% لتامين دخول المواطنين اصحاب العرق الاسود الى الجامعات [٤] .

ووفقا لذلك فأن مفهوم الكوتا البرلمانية ، يقصد بها تخصيص عدد محدد من المقاعد في الهيئات التشريعية للنساء ، وكما عرفت بانها سياسه تقوم على تخصيص نسبه معينة من المقاعد السياسية أو الوظائف الحكومية للنساء ، لغرض اجراء توازن بين الجنسين في المشاركه السياسية والتاكيد على دور المرأة في صنع القرار وأثرها على السياسات والقوانين ، فهناك عدد محدد من المقاعد في مجلس النواب يتم شغلهن من قبل النساء ، حتى لا يجوز ان يقل عدد هذه المقاعد عن النسبة المقررة قانونا أي هناك مقعد خاص للمراة ولابد من أشغاله [٥] ، في مطلق الاحوال تعتبر الكوتا النسائية في الدول الديمقراطية طريقة استثنائية في تكوين المجالس لأنها تعتمد أسلوب الاقتراع المقيد في أختيار النوعية الاجتماعية الممثلة للشعب ولذلك من المفترض ألا تطبق هذه الطريقة بصورة دائمة ، بل مؤقته تحدد لها فترة زمنية تشمل عددا من الفصول التشريعية بحسب ظروف كل بلد ، وهذه الفترة عبارة عن مهله تعطى من جهة للمجتمع لكي يألف وجود المراة على الساحة السياسية ، لكي تسود العدالة والمساواة الفعلية في التمثيل النسبي [٦] ، وتختلف الاراء حول (الكوتا النسائية) فهناك من يرى انها تعزز المساواة وتساهم في تمثيل النساء في المجتمع وايجاد الحلول لمشاكلهن ، وهناك من ينظر انها تقوم بتعزيز القيم الديمقراطية وتفعيل صوت النساء في الامور السياسيه .

ويرى الباحث ان الكوتا عبارة عن فرصة عبور مرحلية بيد المراة نحو المجالس النيابية لأنها الطريقة الفعالة (البرغماتية) والتي بأمكانها حث المجتمع على الاندماج مع مشاهدة الصورة

التكاملية للمرأة والرجل في الميدان السياسي بمنتهى الحيوية والنشاط المؤدي الى تنمية المجتمع بأحسن السبل وافضلها ، كما وان (الكوتا النيابية النسائية) تعد اجراء تدخلي من قبل السلطة لضمان حصة من المقاعد النيابية للنساء ، وذلك عن طريق احتساب نسبة مئوية كحد اقل للمقاعد التي يجب ان تحصل عليها النساء في الهيئات النيابية المنتخبة .

كما ويتم تحقيق الاهداف الخاص بها وهو (تمكين النساء سياسيا واشراكهن في صنع القرار من خلال وجودهن في المجالس التشريعية والمحلية وغيرها ، الحد من الفجوة بين عددهن ونسبتهن السكانية من جهة وبين تاثيرهن ومشاركتهن في تنمية المجتمعات منجهة أخرى) ، بالاضافة الى تحقيق (المساواة) والتي أكدت جميع القوانين عليها ، والانتقال من المساواة كمبداء او فرصة الى المساواة كهدف ونتيجة كنصوص وعبارات الى المساواة كاجراءات واليات[٧] .

المطلب الثاني : خصائص الكوتا النيابية النسائية .

مما لاشك فيه تعد الكوتا النسائية من المواضيع المهمة في الجانب السياسي وخاصة في نهايات القرن العشرين السابق ، أذ تذكر أحدى الدراسات أن هناك أكثر من ٩٠ دولة في العالم تطبق نظام الكوتا على اساس المساواة بين الرجل والمرأة في تشكيل برلماناتها الوطنية ، وقد أقرتها بواسطة تعديلات طرأت أما على دساتيرها وأما على القوانين الانتخابية الداخلية ، أو من خلال تعديل قانون الاحزاب لدى كل دولة [٨] ، وعلى هذا الاساس فأن طرق تنفيذ الكوتا النسائية وتعدد خصائصها من دولة الى اخرى ، جعلها في نوعين رئيسيين

النوع الاول :هو **الكوتا الالزامية** في تشكيل مجلس التشريعي ويكون هذا النوع على شكل اما ان تكون (كوتا مغلقة وتعني عدم السماح للمراة بأن تترشح عن أي مقعد نيابي بمحض ارادتها ان لم يكن من ضمن المقاعد المخصصة في الكوتا وهذا ما يؤمن لها نسبة تمثيل متساوية تمما للكوتا المفروضة وليس مسموحا بان تترشح مرة اخرى) واما ان تكون (كوتا مفتوحه : وتعني أن المراة الراغبة في التمثيل النيابي لها الحرية في الاختيار بين امرين فأما ان تمثل المقاعد المخصصة لها

ضمن الكوتا ، واما ان تمثل عن المقاعد الاخرى اي غير مشمولة بالكوتا بجانب الرجل ، وهنا تؤمن المرأة وفق مفهوم الكوتا المفتوحة حكما عدداً من المقاعد يوازي على الاقل نسبة ما تضمنه لها الكوتا الالزامية)[٩] .

اما النوع الثاني هو **الكوتا الحزبية** : ويجري أتباع هذا النوع من الكوتا على الاغلب في بلدان متقدمة عريقة وديمقراطية والتي تتواجد فيها احزاب ، سياسيه قادرة على اجراء التداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات حرة نزيهه ، وفكرتها حث النساء على المشاركة السياسيه باعتبارها عضو مهم في المجتمع[١٠]، ولها اشكال منها ((الكوتا الحزبية الطوعية على صعيد الهيكل الداخلي للحزب :وهي قيام الحزب السياسي طواعية ، وبمحض أرادته الحرة بتغيير هيكليته الداخلية بما يتيح اشراك المرأة في أشغال المناصب القيادية فيه وذلك عبر اجراءا تعديلات لنظامة الداخلي ، ويكون هذا النوع من الكوتا في النرويج مع الحزب الاشتراكي والليبرالي ويتم تطبيقة اليوم في الاحزاب السياسيه النرويجية في تشكيل المجموعات القياديه على جميع المستويات[١١] ، والكوتا الطوعية على صعيد تشكيل قوائم الترشيح: وتعني بذلك ان يتلزم الحزب بطواعيه وبمقترح منه بأن يعتمد كوتا محددة للنساء في قائمة ترشيحاته الانتخابية الى جانب مرشحية الاخرين من الذكور على سبيل المثال ما يجري في تونس ، اذ تعتمد معظم الاحزاب السياسيه نظام الكوتا في قانون الترشيح بنسبة لاتقل عن ٢٠% وفي المملكة المتحده تخصص الاحزاب بنسبة ٣٠% على الاقل لكل النساء ،أما الكوتا الالزامية على صعيد قوائم الترشيح : فهي عبارة عن تدبير تدخلي من جانب الدولة يقر بالتزام الاحزاب باعتماد كوتا معينه للمراة ، فاذا كان النظام الانتخابي يأخذ بنظام الدائرة الصغرى والتي لا يقترع فيها الناخب سوى لمرشح واحد ، وتلزم الاحزاب بالكوتا على صعيد ترشيحاتها على مستوى الوطن ككل ، اما اذا كان النظام يأخذ بنظام الاقتراع لاكثر من نائب تلزم الاحزاب بالكوتا على مستوى كل دائره من الدوائر الانتخابيه ويتولى المشروع مهمة النص صراحه

على الاخذ بهذا النوع من الكوتا النسائية اما في مضمون الدستور كما هوحاصل في ١٢ بلد من العالم او ضمن القانون الداخلي للاحزاب كما هو موجود بعشرين دولة على الاقل)[١٢] .

يلاحظ من ذلك في ختام المبحث الاول ان نشات الكوتا وخصائصها واشكال نظام الكوتا جاءت بقررات ونظام هدفه هو دخول المراة في مضمار المشاركة السياسية وان كانت بعض القوانين والدساتير تشدد على مشاركة المراة ولكن مجمل ذلك أكد بضرورة المشاركة ومسواتها مع الرجل في التمثيل البرلماني وصنع القرار السياسي ، والان نتاول في المبحث الثاني عن دعم ودور المجتمع الدولي لنظام الكوتا وتعزيزه في مختلف انحاء العالم .

المبحث الثاني : دور المجتمع الدولي في دعم نظام الكوتا النيابية .

بعد تنامي الوعي الثقافي بين الشعوب حول اهمية حقوق الفرد وحرياته الاساسية ، تزايد الاهتمام الدولي بشان الحفاظ على الكرامة الانسانية والمساواة بين البشر وضمان حقوق الانسان ، وعلى هذا الاساس صدر (الاعلان العالمي لحقوق الانسان) في اربعينات القرن الماضي (١٠/ كانون الاول ١٩٤٨) كاول وثيقة للمساواة التامة بين الافراد ، واوضح الاعلان في المادة (السابعه) ((ان كل الشعوب متساويه تحت طائلة القانون وتتمتع بحمايه دون اي فرق بين شخص واخر وضد اي تمييز عنصري على حساب الجنس او العرق او الدين))[١٣] ، وبناءا علية يتم تقسيم المبحث الى مطلبين فالمطلب الاول يتناول عن (أتفاقية سيداو ١٩٧٩) أما المطلب الثاني (مؤتمر بكين ١٩٩٥ .)

المطلب ألاول : أتفاقية سيداو ١٩٧٩ : ان اهم المبادئ التي تتميز بها هذه الاتفاقية هو التمميز على اساس المرأة وليس على اساس النوع الاجتماعي (الجنس) ، ليتضمن التمييز اي (تفرقة ، او استبعاد ، او تقييد) يكون على اساس الجنس ويؤثر في تمتع النساء بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيه والمدنية وأي حقوق أخرى وذلك على قدم المساواة مع الرجال وبصرف النظر عن حالتهن الاجتماعية ، وتلزم الاتفاقية الدول بأتخاذ الخطوات الملموسة للقضاء

على التمييز ضد المراة ، واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للقضاء على هذا التمييز [١٤] ، كما وعلى الدول التي صادقت على الاتفاقية ان تقوم بتدوين مبداء المساواة في دساتيرها الوطنية او قوانينها الاخرى وتبني التدابير التشريعية والجزائية ، بالاضافة الى ذلك اقرار الحماية القانونية واصدار التشريعات الجزائية ، وتلتزم السلطات العامة الهيئات في الدول التي صادقت على الاتفاقية بالامتناع عن القيام بالممارسات التي تميز ضد النساء ، كما وعلى الدول اتخاذ كل ما في وسعها لضمان التنمية التامة للنساء وتقدمهن من اجل ممارسة حقوقهن الانسانية بما في ذلك صنع القرار والانتخاب والتصويت بالمساواة مع الرجل [١٥] ، ومن أهم المواد التي شكلت جوهر واساس الاتفاقيه (المادة ١ والمادة ٢) والتي تضمنت (السيطرة على النواحي التشريعية والقانونية للدول المنضوية للاتفاقية والزامها بمبداء المشاركة السياسية والمساواة) ، فهي تبداء من مستوى الدستور الى القانون الى أعمال المحاكم الوطنية على مستوى تصرفات السلطة العامة الى مستوى الافراد وتختم بمستويين متكاملين املهما تعديل اية تشريعات تعتبر منافية لمبداء المساواة (حسب وجهة نظر الاتفاقية) [١٦] .

وعلى هذا الاساس يرى الباحث ان أهم ما تناولته اتفاقية سيداو موضوع التمييز ضد المراة ،وسعت جاهدة لمعالجته بعمق وشمولية ، وذلك من خلال التزام الدول الاطراف باتخاذ التدابير اللازمه الى تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في كل الميادين وحددت من ضمن هذه التدابير ، تعديل الدساتير الوطنية بما يتلائتم مع مبداء المساواة العادلة وفق الشرائع السماوية والاعراف والتقاليد ، ولذلك تشكلت لجنة سيداو الدولية والتي تولت مهمة مراقبة الدول الاطراف في تنفيذ ما اتفق عليه ، مع هذا كانت اتفاقية سيداو الخطوة الاولى في دعم اتفاقيات الدولية لدعم النساء في عدة جوانب سوا اكانت سياسية واقتصادية واجتماعية، لم يتوقف دعم المجتمع الدولي للمراة وخاصة على الصعيد العالمي منطلقا الى المحلي ثم الاقليمي بدعم من منظمة الامم المتحدة ، أذ عقد مؤتمر الامم المتحده الثاني للمرأة في العاصمة الدنماركية(كوبنعاغن) عام ١٩٨٠ ، تحت

عنوان (المساواة والتنمية والسلم) وفي عام ١٩٨٥ عقدالمؤتمر الثالث في نيروبي (عاصمة كينيا) من أجل تقييم منجزات ما اتفق عليه في المؤتمرات السابقة ، والبحث في وضع الاستراتيجيات التطلعية المستقبلية لتقدم المراة [١٧].

ثانيا : مؤتمر بكين ١٩٩٥ .

عقد الموتمر الدولي الرابع المعني بالمرأه ، في العاصمة الصينية (بيكين ١٩٩٥) والذي أنبثق عنه باعلان بكين واعتبر هذا المؤتمر من أضخم المؤتمرات العالمية التي عقدت على الاطلاق ، وشارك فيه ١٨٩ دولة بالاضافة الى مجموعه من المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية ، واستعرض المؤتمر بضرورة النهوض بواقع المراة وتقييمه في ضوء استراتيجيات المؤتمرات السابقة ومن ضمنها (مؤتمر نيروبي في العاصمة الكينية ١٩٩٤) ، وتضمن المؤتمر برنامج عمل أكد فيه على ضرورة مشاركة المراة في التمثيل البرلمان وصنع القرار السياسي وايضا الدخول في مضمار الاحزاب السياسية والتعبير عن الرأي [١٨] ، واستمرت المساعي الدولية الهادفة الى النهوض بواقع المراة والمجتمع وتمحورت حول متابعة وتنفيذ توصيات بكين ، وعلى هامش المؤتمر ايضا عقدة الجمعية العامة للامم المتحدة في حزيران عام ٢٠٠٠ دورتها الاستثنائية تحت عنوان (المرأة في عام ٢٠٠٠ المساواة بين الجنسين والسلم في القرن الحادي والعشرين) (بكين +٥) وعقد دورتها الثانية عام ٢٠٠٥ (بكين +١٠) بهدف تقييم التقديم المحرز في تنفيذ مقررات بكين ودراسة العقبات السلبية في دعم المرأة سياسيا [١٩] .

مع هذا واجه المجتمع الدولي جملة من التحديات كان من بينها ، تحدي التمكين السياسي للمرأة في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية وكان اهمها (نقص الدعم اللازم لوصول المراة لمواقع صنع القرار ، والصورة السلبية لدى قيادات الاحزاب عن المراة عن القدرات السياسية والتنظيمية والاتصالية للمراة ، بالاضافة عن نقص معرفة المراة لحقوقها ومسؤولياتها السياسية والافتقار الى أدوات التعاريف الشخصية الرسمية كبطاقات الهوية الاجتماعية وبطاقة الانتخاب والتي يكون لها

دور في فرص مشاركة المرأة سياسياً [٢٠]، وهذه التحديات في مجملها تعد تحدً كبير من قدرة المراة على التمثيل النيابي ليس جرد المعيار الكمي او العددي ، وهذا يعني بالضرورة ان يكون امام هذا التمثيل قدرات سياسيه تتيح للنائب أو النائبة أمكانية الممارسة البرلمانية على نحو افضل .

وعزز المجتمع الدولي عبر هيائاته ووكالاته ولجانه بضرورة اجراء رقابه على الاعداد والتدريب والتثقيف السياسي للمرأة واجراء ورش وندوات علمية لغرض أسناد دور المراة الى المؤسسات السياسية وهيئات المجتمع المدني ، واستنادا الى ذلك أنشئ في مصر على سبيل المثال (المجلس القومي للمرأة) أليتين هامتين تتمثلان في مركز تاهيل سياسي للمراة والمنتدى السياسي للمراة ، ويسعى المجلس من خلالها الى التوعية المراة وحصولها على حقوقها القانونية [٢١] ، كما وتلعب الاحزاب محور جوهري للمشاركه السياسيه ودورا هاما وان كان يحتاج هذا الى تفعيل من خلال المؤتمرات والندوات في الاعداد التثقيفي للمرأة بما يساعد في تاهيلها سياسيا واعداد كادر حزبي وقيادي ، وهذا يتطلب تقدير موقع المراة من مواقع صنع القرار داخل الاحزاب السياسية حتى يتسنى لها ان تدفع بقيادات نسائية داخل الحزب ، فضلا عن قيامها بمساعدة الاحزاب السياسية على بث الثقة لدى النساء للأقبال على المشاركة السياسية [٢٢] .

الخاتمة:

في ختام البحث يرى الباحث بضرورة تفعيل حق المراة في المشاركة السياسية ، بشتى اشكالها لكون ان المجتمعع الدولي ناظل في الدفاع عن المراة وفق القوانين الدوليه والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية ، بالاضافة الى انه جعل من اهم مؤشرات حقوق الانسان هو دعم المراة في الجانب التشريعي والسياسي وصنع القرار ، كما واستطاع نظام الكوتا في رفع نسبة تمثيل النساء في مجالس التشريعية بمختلف دول العالم ، بالرغم من وجود أخطاء وخروق وخاصة في تطبيق النظام في الدول النامية منها ((لم تنجح في تشجيع الناخبات على التسجيل اما بصفة مرشح او بصفة ناخب)) ، كما وتختلف دول العالم اجمع في شكل ونوع الكوتا التي تتبناه لكن اغلبها تمتاز

بالكوتا الالزامية ، وعلى الرغم من اهمية الكوتا النسائية ألا انها عادة تطلبها الاحزاب السياسية في مختلف دول العالم لغرض أشتراك المرأة في العمل التشريعي وضمان المشاركة في المجالس المنتخبة .

المصادر والمراجع:

[١]) تقرير صادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الكوتا النسائية في الانتخابات اللبنانية ، مشروع مقدم لدعم الانتخابات اللبنانية ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص٣ .

[٢]) عبد الرحمن عبد الله خليفة ، نظام الكوتا ، ندوة حول الكوتا النسائية التمثيل البرلماني ، مجلس النواب العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٤ .

[٣]) محمد طيب دهمي ، تمثيل المرأة في البرلمان – دراسة قانونية – نظام الكوتا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتته ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر، ٢٠١٥ ، ص ٦١ .

[4]) Sarah sun bush , Gender quotas and international reputation, American Journal of political science, 2020,p7

[5]) L.Baldez, the pros and cons of gender quota laws, what happens when you kick men out and let women in? Politics &Gender. Vol.2.n1.2006,p.p102-109.

[٦]) هنا صوفي عبد الحي ، الكوتا النيابية النسائية بين التأيد الدولي والمواقف العربية المتناقضة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٣ ، القاهره ، ٢٠٠٩ ، ص٣٣ .

[٧]) محمد سيد فهمي ، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمراة في العالم الثالث ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص٥٢.

[٨]) كيت ناش ، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة : العولمة والسياسة والسلطة ، ترجمة حيدر حاج اسماعيل ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، حزيران ٢٠١٣، ص ٣٠٢ .

[٩]) اسماء جميل رشيد ، الكوتا النسائية :نشاتها انماطها وتطبيقاتها في العراق والدول العربية ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٣٧، بغداد، ٢٠٢١ ، ص٥١٧ .

[١٠])Manda green , la psrite-tobe or not to be? Paper presented at European consortium for political research ,Joint sessions of workshops ,Edinburgh , Scotland ,march 28-abril,2003.p.p6-8

[١١]) مونيكا مينا مرقص ، أثر تطبيق الكوتا على التمثيل البرلماني للمراة للفترة من عام٢٠٠٥- ٢٠١٥ ، مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط ، لبنان ، ٢٠١٧ ، ص ١٢ .

[١٢]) سنان صلاح رشيد ، الدور السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٥٥ ، بغداد ، تموز٢٠١٨ ، ص٤٤٠ .

[١٣]) ينظرالاعلان العالمي لحقوق الانسان المادة السابعه على الرابط الالكتروني https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

[١٤]) سنان صلاح رشيد ، دور منظمة الامم المتحدة

[١٥]) منال محمود المثني ، حقوق المراة بين المواثيق الدولية واصالة التشريع الاسلامي ، دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقوانين الدولية الخاصة بحقوق المراة) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١١، ص٥٤ .

[١٦]) عواطف ابراهيم عبد المجيد ، موقف الاسلام من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضدالمراة ، مركز دراسات الخرطوم ، ٢٠١٢ ، ص٩ .

[١٧]) تناولت هذه الاستراتيجيات المواضيع الاتية : المساواة ، أستقلالية النساء والسلطة ، الاعتراف بعمل المراة غير مدفوع الاجر ، التقدم في الاعمال المدفوعة الاجر ، الخدمات الصحية والتخطيط العائلي ، فرض تعليم أفضل ، ترويج السلام ، انظر ، حمزة نشن ، الحقوق السياسية للمراة في التشريعات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٢ ، ص ٢١١ .

[١٨]) فاطمة بدوي، حة الوطن من صحة الاسرة ، توصيات مؤتمر بكين في الميزان ، مؤتمر الرابطة الانسانية الاسلامية ، تونس، ٢٠١٠ ، ص ١-٢ .

[١٩]) نهى القاطرجي ، المراة في منظومة الامم المتحدة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، مصر ، ٢٨١ .

[٢٠]) نادية حليم ، فاعلية الاداء البرلماني للمراة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية ، برنامج بحوث المراة ، القاهره ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٠ .

[٢١]) منى قريش ، هل نظام الحصص يؤدي الى زيادة فاعلية مشاركة المراة في الحياة السياسية ، ورقة مقدمة الى مؤتمر تخصيص مقاعد النساء في الهياكل المنتخبه ، القاهره ، ٢٠٠٠ ، ص٣

[٢٢]) نفس المصدر السابق ، ص ٥ .